

## رفع الدعم عن المحروقات يعني رفع سقف الأسعار واتساع دائرة الفقر

رغم أن القرار لم ينفذ حتى الآن، فإن موضوع رفع أسعار المحروقات أصبح خياراً حتمياً على ما يبدو، ولم يترك للمواطنين سوى الاستعداد لمواجهة تبعاته القاسية لأنهم، وبحكم التجربة التي ورثتها الحكومات المتعاقبة التي اعتادت رفع الأسعار دون التشاور مع الناس المعنيين، لا يحق لهم تحت ضغط الاستبداد، الرفض أو القبول مثلما تقتضيه التقاليد الديمقراطية التي حرم منها المواطنون في بلادنا.

ولأن القرار أصبح بحكم النافذ بانتظار الإعلان الرسمي، فإن ما يثار في الشارع يدور الآن فقط حول الحوافز المادية البديلة لرفع الدعم، والتي أرفقت بالقرار، في محاولة من جانب السلطة لتسويغه وتسويقه، حيث ادعت (بأن الدعم لن يلغى، وإنما سيذهب إلى مستحقيه الفعليين)، وهي أي الحكومة لا تزال مترددة حتى الآن بين شكلين من طرق التعويض عن ذلك الدعم، هما: إما دفع مبلغ ألف ليرة سورية شهرياً لكل أسرة، أو زيادة الرواتب بمعدل يتراوح بين ١٥-٢٠%.

وفي الحالتين يجمع المراقبون على أن هناك بوناً واسعاً بين النظرية والتطبيق، فاللجوء إلى دفع مبلغ الألف ليرة شهرياً لا يراعي مثلاً الفرق بين حجم واحتياجات الأسرة الصغيرة والكبيرة، ويحتاج من جهة أخرى، إلى مراكز توزيع تزيد عن ١٠٠٠ مركز لتقديم هذه المنحة لـ ٣,٤ مليون أسرة سورية، إضافة إلى أن هذا المبلغ، رغم أهميته، لا يعوض كل ما تخسره العائلة الواحدة من جراء ما يطراً على أسعار المازوت والغاز من ارتفاع، أو ما يترتب على ذلك من ارتفاع أسعار بقية السلع والخدمات، ومنها الكهرباء على سبيل المثال والذي ظل فيه سعر الكليوواط محافظاً على ٦٠ قرش عندما لا يتجاوز الاستهلاك ٤٠٠ واط، والذي ارتفع سقفه حالياً إلى ٦٠٠ كيلو واط، إلا أن هذا السعر أصبح سبع ليرات سورية للكيلو واط الواحد في القطاعات الإنتاجية التي تستهلك أكثر من ١٠٠٠ كيلو واط، مما ينعكس حتماً على أسعار منتجاتها والتي تدفع من جيوب المواطنين.

أما زيادة الرواتب فهي قد تعوض بعض ما يخسره أصحاب الدخل المحدود من الموظفين والعاملين في القطاع العام، لكنها تترك العاملين في القطاع الخاص تحت رحمة القدر.

ويبقى المواطنون الأكراد المجردون من الجنسية والذين يقارب عددهم نصف مليون أكثر الضحايا

الذين سيعانون مرارة الغلاء، حيث لن يكون لهم في كل الأحوال نصيب في الدعم المطروح بشكليه السابقين سوى الاكتواء بالغلاء الفاحش، مما يضيف لمعاناتهم التاريخية المزيد من الحرمان والظلم والاعتراب.

ومما يزيد من عمق تلك المعاناة من الغلاء الذي لا يردعه شيء هو أن الحكومة وأجهزتها الرقابية أثبتت على الدوام عجزها عن إمكانية السيطرة على الأسواق وضبط الأسعار في مثل هكذا حالات.

ولهذا فإن القرار الذي قد يوفر حوالي ٦٠ مليار ليرة لخزينة الدولة، ولكن هذا المبلغ يجبي من المواطنين، وسوف تنعكس آثار القرار على مستوى المعيشة وستزيد من اتساع دائرة الفقر التي سوف تشمل حوالي خمس السكان، فالمبلغ المذكور في حال توزيعه على الأسر السورية تكون حصة كل منها حوالي ٨٠٠٠ ليرة سورية بدلاً من ١٢٠٠٠ في العام.

فإذا أضفنا لما تقدم، بأن القرار المذكور سوف تكون له انعكاسات كبيرة على ارتفاع نسبة التضخم وبالتالي إضعاف القيمة الشرائية لليرة السورية فإن عدد المواطنين السوريين الذين سوف يعيشون دون خط الفقر سيزداد من مليونين إلى أربعة ملايين مواطن.

وبالعودة إلى المسوّغات التي تدرجها الحكومة لتبرير هذا القرار فإنها إذا كانت تريد فعلاً معالجة الهدر الكبير في المشتقات النفطية والتصدي لظاهرة التهريب الناجمة عن فرق الأسعار مع دول الجوار، فإن المشكلة الأساسية تكمن في الأزمة الاقتصادية العامة الناجمة عن تقشي الفساد الذي يتسبب في حرمان الميزانية من أموال طائلة نتيجة التهريب الضريبي وهدر المال العام وعمليات النهب في القطاع العام.

ومن هنا، فإن القرار الذي يأتي في وقت ينتظر فيه المواطنون تحسين أوضاعهم المعاشية من خلال توفير فرص العمل ومكافحة البطالة والعمل على خلق آلية متطورة توافق بين الأجور والأسعار، وتضع حداً للغلاء الفاحش، يتعارض مع متطلبات الأمن الاجتماعي والاقتصادي، ويسئ للوحدة الوطنية التي تعني قبل كل شيء تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة، تلك الثقة التي اهتزت على مر التجارب العديدة التي كانت الأجور فيها ترتفع بمثل واحد، لتقابلها زيادة الأسعار بمثلين أو أكثر، فكيف يمكن للحكومة ضبط هذه الأسعار في الوقت الذي يرتفع فيه سعر المازوت بنسبة ٤٠% وترتفع نسبة التضخم إلى حوالي ١٤%.....؟؟؟؟.